

وان ازالها التي للمخارج  
ولو نكح لسرزل الاوله  
بقسم ثم التي فسبت في  
كذ ان تاريخ واخرى مطلقه  
في البيع لم يورخاه بزمن  
تحتي عتق رقيقين وكل  
نصفها يعتق بالشيوع  
كوارث يشهد بالرجعي ولا  
لواجب بيان بان قد اعتقا  
بعوده عنه وعتق ثاني  
يعتق سالم ومن قد ولي  
لوشهد اثنان بان عمرا  
واخران في عتق وقعا  
حيث التي لليد بعدها تجي  
ثم شهيد ان على المكملة  
تاريخها ثم التساقط اصطفى  
وعمر كل الثمنين لحقه  
وفي الشرا منه وتوفير الثمن  
ثلث الذي يملكه المريض قل  
وردها بمهم الرجوع  
يعمدى بالذي يساوي بدلا  
سالمة ووارثان فسقا  
وكل عبد ثلث مال الغاني  
بعد ثلث الباقي بعد الاول  
غاصب او سارق شي فحجر  
تعارض فلتساقط معا

وشاهد

وشاهد كذا وشاهد كذا  
لوشهد العدل على ان تلقا  
وقال بالاتلاف عدل قوما  
وجازان يحلف هذا للدعي  
وثابت في اثنين واثنين الاقل  
اما لو وزن ذهب قد اتلفا  
فيثبت الاكثر حيث اختلفا

### باب القسمة عدد

اكتف بالقاسم لا القوم واجرة يخصص عليهم  
اما بايجار وليس يستقل به شريك فالذي سمله كل  
حتى لطفل دون غبطة تزي ان طلبوا وليه واجبرا  
اذ ابا اجزاء تساوت انقسم وذلك في الصفان ثم في القيم  
معنبر الاقل حظ الشركه فيها كما لدينه والشركه  
ثمت للرق والحريمه وان تعذرت على السويه